الفصل الرابـــع

منهج البحث فى التاريخ

نبذة تاريخيـة.

ترجـع أصـول القصـص التاريخيـة إلى أعمـاق التـاريخ البعيـد فكانـت معظـم الكتابات التاريخية تهدف إلى تحقيق أغراض أدبية أكثر من عملها على الوصول إلى أهداف علمية. فقد دون كتاب القصص الشعبية وألفوا ملاحم مثيرة لتسلية القارئ أو إلهامه حتى جاء علماء الإغريق القدماء ووجهوا جهودهم إلى أهداف أخرى فنظروا إلى التاريخ على أنه (**علم البحث عن الحقيقة**).

فقد حاول أحد المؤرخين اليونان أن يجعل التاريخ أكثر من مجرد رواية قصص واسعة الخيال، بل أن يقدم وصفا للماضى يساعد على تفسير المستقبل، ولتحقيق ذلك بنى هذا المؤرخ كتاباته على ما لاحظه بنفسه أو على تقارير شهود العيان التى كان يخضعها لاختبارات مفصلة للتحقق من صدقها.

وبعض المؤرخين قد كتبوا التاريخ لتمجيد الدولة أو الكنيسة، وليس للوصول إلى الحقيقة الموضوعية. ومع ذلك فإن بعض المؤرخين كانوا يلتزمون فى أبحاثهم بمناهج صارمة، وهو أمر أخذ يزداد انتشارا بعد المناقشات والمناظرات الأكاديمية التى دارت حول المنهج التاريخى (**Historical Method**).

طبيعة المنهج التاريخى.

يعتبر التاريخ جملة الأحوال والأحداث التى يمر بها مجتمع معين. ولقد اختلفت

آراء الباحثين حول تحديد طبيعة التاريخ. فبعضهم قال إن التاريخ جزء من الفلسفة، لأنه ليس مجرد دراسة وصفية، بل هو أقرب إلى التحليل وبيان الأسباب للظواهر التى يتصدى لدراستها. بينما قال البعض الآخر إن التاريخ هو العلم الذى يبحث فى الحياة التى تحياها الوحدات البشرية، أى المجتمعات، وفى العلاقة القائمة بينهما.

ومصطلح النزعة التاريخية أو المذهب التاريخى Historism يرمى إلى تفسير الأشياء فى ضوء تصورها التاريخى. أى أننا لا نستطيع أن نحكم على الأفكار والحوادث إلا بالنسبة إلى الوسط التاريخى الذى ظهرت فيه.

والمنهج التاريخى كما هو وارد فى المعجم الفلسفى يجب أن يعتمد على النصوص والوثائق التى هى مادة التاريخ الأولى، ودعامة الحكم القوية، فيتأكد من صحتها، ويفهمها. وبذلك يستعيد الماضى ويكون أجزاءه البالية أى (المتناثرة أو المنتهية) ويعرض منه صورة تطابق الواقع إذا أمكن.

وقد يستخدم المنهج التاريخى فى مجال علم النفس عن طريق إعتماده على دراسة الأفراد من خلال تتبع أحداث تاريخ حياتهم، وبماثلها الطريقة الارتقائية والتى تزيد عن التاريخية بالتأكيد أكثر على النضج فى حين أن الطريقة التاريخية تركز على التعلم والخبرة.

والمنهج التاريخى يستخدم فى معرفة الأحوال والأحداث التى جرت فى الماضى. ويستهدف فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل فى ضوء خبرات الماضى وأحداثه ومعرفة الظروف والملابسات والخبرات، المواقف التى مر بها الإنسان منذ بداية حياته.

ولذلك نرى أن التاريخ بمعناه العام لا يبحث فى الظواهر الإنسانية فقط، بل يبحث أيضا فى الظواهر الماضية أيا كان نوعها، فهى تدرس ماضى الطبيعة وماضى المجتمعات.

ويعالج جميع الظواهر على أساسين مختلفين: إحداهما نظرى، والآخر تاريخى.

فمثلا يستطيع العالم دراسة تاريخ الأرض والمجموعة الشمسية كما يستطيع

دراسة القوانين التى تخضع لها هذه الأجرام فى الماضى والحاضر والمستقبل على حد سواء.

أما التاريخ بمعناه الخاص فيحاول رسم صورة واضحة عن الإنسانية مستخدما فى ذلك ما خلفته وراءها من آثار مادية كالمعابد والمقابر والتماثيل والأدوات المصنوعة، وآثار نفسية كالقصص والأساطير والآداب وجوامع الكلام والعلوم والديانات والوثائق ...إلخ.

فالظاهرة التاريخية، ظاهرة اجتماعية فى جوهرها ولكنها تختلف عن الظاهرة الاجتماعية فى أنها محدودة فى الزمان والمكان. وبيان ذلك أن التاريخ لا يعالج نشأة الديانات بصفة عامة، وإنما يدرس كيف ظهرت إحدى الديانات الخاصة (كالموسوية أو المسيحية أو الإسلامية) فكل ديانة من هذه الديانات نشأت فى عصر ومكان معينين. كذلك لا يعالج المؤرخ الهجرة بصفة عامة، ولكن يعالج مثلا هجرة القبائل العربية من الجزيرة إلى مصر والعراق، أو هجرة الشعوب الأوروبية إلى أمريكا وأستراليا بعد كشفها. ولا يقف التاريخ عند حد دراسة الجماعات الإنسانية، بل يمتد إلى حياة الأفراد ببحثه، وهو لا يعنى بحياة هؤلاء الأفراد إلا لارتباطهم بحياة الجماعة أى من جهة تأثيرهم فى قومهم وعصرهم. وفى الغالب فالتاريخ لا يؤرخ للعامة أو المغمورين بل يؤرخ لأبطال التاريخ الذين حلقوا فوق عصورهم، وقادوا أممهم وطبعوها بطابع خاص.

أساليب منهج البحث التاريخى.

يهتم المؤرخون اهتماما كبيرا بإحياء خبرات البشرية الماضية فهم يجمعون الحقائق ويفحصونها، وينتقون منها ويرتبونها وفقا لقواعد معينة، ويكدون فى تفسير هذه الحقائق سواء كانت المشكلة تتعلق بتاريخ أمة أو تاريخ منظمة. فالبحث التاريخى الحديث بحث ناقد وهو بحث عن الحقيقة.

ويهتم الباحثون بالمنهج التاريخى بصفة خاصة، لاتساع المجالات التى يمكن أن يستخدم فيها. فيستخدم بجانب تطبيقه على مادة التاريخ فى مجال العلوم الطبيعية،

والقانون والطب والدين وغيرها من العلوم الإنسانية الأخرى. وذلك للتحقق من معنى الحقائق القديمة وصدقها أى أن الباحث قد يستخدم أساليب البحث التاريخى حتى إذا لم يشتغل بدراسة تاريخية بحتة.

أولا- انتقاء المشكلة:

على الباحث عند انتقاء مشكلة دراسة أن يطالع الدراسات السابقة فى مجال دراسته، وعليه أن يتفحص كل ما كتب عن دراسته، فهذا يساعده على العثور على بعض المشكلات التى تستحق البحث والدراسة.

ويقول أحد الباحثين إن الاهتمام الكبير بالبحوث والدراسات السابقة يساعد المعرفة العلمية فى نمو الحاضر وإستكماله.

ثانيا- جمع المادة العلمية:

نجد أن الباحث أو المؤرخ لكى يحصل على مادة علمية أفضل لحل المشكلة التى يبحثها يقوم فى دراسته باستعراض آثار الإنسان العديدة والمتنوعة التى تدل على الأحداث الماضية، وينتقى منها الشواهد التى تتعلق بالمشكلة التى يبحثها. معتمدا على المصادر المختلفة. فيحاول الباحث المتميز الحصول على أفضل الشواهد والمعلومات من المصادر الأولية وهى أقوال الأشخاص الذين شاهدوا الحوادث الماضية بعيونهم، أو سمعوها بآذانهم. أو عن طريق الأشياء الفعلية التى استخدمت فعلا فى الماضى، والتى يمكن فحصها مباشرة. وهنا يفهم الباحث عن طريق هذه الآثار الماضى ولو من زاوية معينة. وبدون هذه المصادر يصبح التاريخ كالقصة الجوفاء.

وقد يرجع الباحث أحيانا إلى المصادر الثانوية أى الملخصات التى بحثها شخص لم يلاحظ الحدث بنفسه، وهناك دوائر المعارف والكتب والصحف والدوريات.

ويحاول الباحث أو الدارس الحصول على الشواهد اللازمة من أقرب المصادر إلى الأحداث أو الأحوال التى يعالجها. فلا يرضيه الاكتفاء بمقال فى صحيفة معينة يصف

ما حدث فى ندوة أو مؤتمر، ما دام يستطيع الحصول على نسخة من المحضر الرسمى لهذه الندوة أو المؤتمر. كما لا يكتفى بترجمة وثيقة، ما دام يستطيع الحصول على الوثيقة الأصلية وقراءتها.

وقد يستخدم الباحث المصادر الثانوية لأنها تحيطه علما بما تم من إنجازات فى المجال الذى يبحث فيه، كما تعرفه ببعض المصادر الأولية. وقد تزوده المصادر الثانوية بخلاصة المعلومات الأساسية التى تيسر له العمل فى بحثه، وقد يستخدمها لكى تعطيه نظرة عامة على مجال المشكلة التى يبحثها، وتساعده فى وضع تخطيط مبدئى لها.

العلوم المساعدة:

ذهب بعض العلماء إلى ضرورة الاستعانة ببعض الدراسات كوسيلة مساعدة للباحث على فهم الوثائق التاريخية.

وجعل الأدب فى مقدمة ما يجب على المؤرخ معرفته، لأنه كان يرى أن الشعراء هم الذين خلقوا فن القصص. كذلك نصح بقراءة الروايات الأدبية المعاصرة حتى يستطيع الباحث عرض أبطال التاريخ وحوادثه عرضا فنيا. وذكر أسماء كبار الكتاب والفلاسفة الذين ينبغى قراءة كتبهم. ونص على ضرورة الإطلاع على إنتاجهم.

وقال البعض الآخر من العلماء إنه يجب على المؤرخ أن يحيط علما بكل شىء (فلسفة/ وقانون واقتصاد/ وعلم أجناس/ وجغرافيا/ وعلوم طبيعية) وذلك لأنه سوف يلقى فى أثناء قراءته للنصوص التاريخية أشياء من هذا القبيل.

وهناك بعض الوسائل والمعارف الخاصة التى يمكن استخدامها فى تحقيق حل رموز بعض الوثائق التى يجهل المرء لغتها وهى:

١- الباليوجرافيا: أى الفن الذى يستخدم فى قراءة خطوط اللغات القديمة (كاللغة المصرية الفرعونية واللغة الإغريقية القديمة واللغة اللاتينية) وهى تساعد فى تقليل أخطاء دارس الوثائق كلما زاد إلمامه بهذا الفن.

٢- علم فقه اللغة: هو علم له قوانينه الخاصة التى تفسر لنا تطور ألفاظ اللغة وقواعدها. ومعرفته ضرورية إلى أقصى حد، فإننا لا نستطيع فهم وثيقة قديمة إلا إذا فسرناها على أساس معانى الألفاظ والقواعد النحوية التى كانت لها قيمتها فى العصر الذى كتبت فيه، وتنشأ بعض الأخطاء التاريخية عادة بسبب رداءة فهم المؤرخ للدلالة الحقيقة للكلمات أو بسبب جهله لقوانين اللغة وقواعدها.

٣- فن قراءة الدبلومات: هو الذى يستخدم فى فهم الوثائق السياسية أو (الدبلومات) والكتابات الرسمية، فإن لمثل هذه الوثائق مصطلحاتها الخاصة وأصولها المرسومة.

٤- يحتاج دارس الوثائق أيضا إلى عدة فنون فرعية لدراسة الآثار المادية كأنواع السلاح والملابس والشارات واللوحات والورق والأختام.

٥- فيما عدا ذلك فلابد من معرفة عدة لغات أجنبية معرفة جيدة، فإن العلم فى عصرنا الحاضر ليس وقفا على أمة دون أخرى. بل هو عمل مشترك بين جميع أمم الأرض.

وكل هذه العلوم والفنون ضرورية للتفرقة بين الوثائق الصحيحة والمزيفة، ولإرجاع الأصول إلى حالتها الأولى إذا كان التحريف قد تطرق إليها.

وتختلف الحاجة إلى العلوم المعهدة باختلاف العصور التى يؤرخ لها. فالتاريخ الحديث مثلا أقل حاجة إليها من التاريخ القديم أو المتوسط. وهناك نوع من التخصص فى تجهيز النصوص ودراستها، فبعض الباحثين يوجه عنايته إلى دراسة الوثائق من الناحية اللغوية. ويقوم آخرون بفحص محتوياتها التاريخية. ويختلف الناس فى قدرتهم على القيام بإحدى هاتين العمليتين، ونعنى بهما إعداد الوثائق ودراستها لاستنباط الحقائق التاريخية منها.

وبذلك يحتاج المؤرخ إلى ثقافة خاصة تعينه على فهم الأصول التاريخية وعلى تجنب كثير من الأخطاء.

ولابد له من معرفة الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والخلقية والجغرافية

والأدبية والفنية التى تتصل بالعصر الذى يؤرخ له كما أنه لابد أيضا من وجود ثقافة فلسفية متميزة تحصن المؤرخ ضد هذا الميل الطبيعى الذى ربما دعاه إلى تصديق كل خبر دون تمحيص أو نقد.

وقد فطن ابن خلدون إلى ضرورة هذه الثقافة فقال (هو التاريخ) يحتاج إلى مآخذ متعددة، ومعارف متنوعة وحسن نظر وتثبيت يفضيان بصاحبهما إلى الحق. ويبعده عن المزلات والمغالط لأن الاعتماد على أصول العادة وقواعد السياسة، وطبيعة العمران والأحوال فى الاجتماع الإنسانى تمنع أى عرقلة، ومزلة القدم والبعد عن الصدق.

كذلك نص على ضرورة تمحيص الخبر قبل دراسة شخصية الرواة لمعرفة صدقهم أو كذبهم.

تقويم المنهج التاريخى.

نجد أن الذين يقدسون الكتابة التاريخية يفترضون أن الباحثين يقدمون لهم كل ما وقع فى الماضى من أحداث ولكن الحقيقة أن المؤرخ لم يقدم إلا صورة جزئية للماضى. ذلك لأن المعرفة ليست كاملة أبدا فهى مشتقة من السجلات الباقية لعدد محدد من الأحداث التى جرت فى الماضى. لذلك فالمعرفة التاريخية جزئية وليست معرفة كلية بما وقع فى الماضى. ولكن هذا لا يلغى أهميتها كلية.

مراحل البحث التاريخى.

تندرج هذه المراحل تحت عنوانين هما التحليل والتركيب، فبعد أن ينتهى الباحث من اختيار موضوع دراسته ومن جمع الوثائق الخاصة بها يبدأ بتحليلها وتمحيصها (ينقيها) والتحليل نوعان: خارجى، وداخلى.

أولا- التحليل الخارجى: وتتكون هذه المرحلة من عمليتين رئيستين هما:

أ- نقد الوثائق:

لما كانت مادة التاريخ لا تقع تحت ملاحظتنا بطريقة مباشرة ولما كانت

الوثائق السبيل الوحيد إلى معرفتها يجب الحذر فى استخدامها والعناية بالتفرقة بين الصحيح والمزيف منها. وذلك لأن الإنسان يميل بطبعه إلى تصديق الأخبار دون تمحيص ومناقشة لأنه يستسهل التسليم بالشيء دون جدال. والأخطاء فى الوثائق كثيرة فقد يعجز الناسخ عن فهم بعض كلماتها وقد يفهمها فهما خاطئا، وتزيد الأخطاء والهفوات كلما كثر عدد الأيدى التى تتداول الوثائق لوجود تحريف مقصود، فربما يدس الناسخ على صاحب الوثيقة ويكتب أشياء ينسبها إلية لتحقيق غرض أو منفعة شخصية. وقد حذر أحد العلماء من بعض العادات العقلية كالميل إلى استخدام أول نسخة تقع فى أيدينا لو كانت غير دقيقة ولكى يتلاشى الباحث خطأ النسخ يجب عليه أن يقارن بين النسخ وبعضه، فإذا اتفق مجموعة من الأفراد والباحثين على نفس الأخطاء تبين لنا أن النسخ متعدد لا قيمة له.

ب- التحقق من شخصية صاحب الوثيقة:

ولا يكتفى الباحث بالمقارنة بين مختلف النسخ بل لابد أن يقف على مصدر كل وثيقة (أين ومتى كتبت؟ ومن كتبها؟) ويجب أن نقارن بين الوثائق المختلفة، وذلك ليزيدنا علما بالظروف التى دونت فيها الوثائق الصحيحة وبمواضع التزييف فى غيرها. ولكن يجب الاعتدال فى النقد حتى لا ينتهى الأمر إلى الشك المطلق لأن هناك باحثين ينقدون لمجرد النقد وهم عاجزون عن فهم الحوادث الماضية وتفسيرها.

وإذن يتبين لنا أن التحليل الخارجى مرحلة ممهدة فقط. حقا إنها ضرورية ولكنها مؤقتة.

ثانيا- التحليل الداخلى:

تقوم عمليات التحليل هنا على أساس استعادة جميع الخطوات التى مر بها الراوى منذ مشاهدته للحوادث حتى وقت تسجيلها. والتحليل الداخلى نوعان: (سلبى وإيجابى).

أ- التحليل الداخلى الإيجابى:

يستخدم هذا التحليل للوقوف على المعنى الحقيقى الذى ترمى إليه الألفاظ والعبارات الموجودة فى الوثيقة وفى التفرقة بين أسلوب كاتب إحدى الوثائق وأسلوب غيره من ،الكتاب وتؤدى عملية التحليل الداخلى الإيجابى إلى التفرقة بين جميع العناصر الأولية التى تحتوى عليها الوثيقة والتى تتصل بظواهر شتى تدرسها فروع مختلفة كتاريخ الفنون والآداب أو العلوم أو الحوادث السياسية والحربية والعقائد والنظم الاجتماعية أو الأساطير والأمثال والحكم الشعبية.

ب- التحليل الداخلى السلبى:

تقف هذه العملية على الظروف التى وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته، أو شهادة الآخرين، كما ترشدنا إلى الأسباب الخارجية أو البواعث النفسية التى دعته إلى الكذب أو أدت به إلى الخطأ. ولذا يجب على الباحث التحقق من صدق جميع تفاصيل الوثيقة أو كذبها.

وقد حدد أحد العلماء قواعد عامة يجب إتباعها فى هذه الحالة وهى عبارة عن مجموعة من الأسئلة على النحو التالى:

١- هل أراد صاحب الوثيقة تحقيق مصلحة خاصة؟ وهل أراد أن يخدع القارئ وأن يحمله على القيام بفعل أو صرفه عنه؟ وهل أورد أخبارا كاذبة لتحقيق هذا الغرض؟

٢- هل كان الراوى ينتمى إلى جماعة خاصة إلى نصرتها ويضطر إلى تشويه الأخبار قصدا أو عفوا لكى يحقق إحدى مصالح الجماعة أو يبرر سلوكها؟

٣- هل وجد الراوى فى مركز أو ظروف أكرهته على الكذب؟

٤- هل أراد الراوى التقرب إلى الجمهور وتملقه وإثارة عواطفه؟

٥- هل حاول صاحب الوثيقة التأثير فى الجمهور بأسلوبه الأدبى؟ وهل شوه الحقائق عندما ألبسها ثوبا أدبيا؟ وهنا يجب تطبيق القاعدة التى تقول بوجوب الشك

فى صدق الوثيقة كلما غلب عليها الطابع الأدبى.

٦- هل كان الكاتب فى حالة عقلية تسمح له بملاحظة الحادثة؟ وهل سلم من تأثير بعض العوامل الداخلية اللاشعورية التى تدعو إلى الخطأ (كالوهم أو الهذيان)؟

٧- هل تحققت الشروط العلمية فى ملاحظته؟ وهل كان فى مكان يستطيع أن يرى منه الحوادث؟ وهل كان خلوا من الهوى؟ وهل رأى جميع التفاصيل؟ وهل فهم أو سمع أو رأى؟ وهل خلط بين حوادث مختلفة؟ وهل سجل ملاحظاته مباشرة أم بعد مضى فترة من الزمن؟

٨- هل أصدر حكما على حوادث صرفه الكسل أو الإهمال عن ملاحظتها؟ وهل ذكر أموراً لم يرها، ولم يسمع عنها شيئا. بل استنبطها بخياله؟

٩- هل كانت طبيعة الحادثة تسمح له بملاحظتها؟ ذلك لأن بعض الحوادث يحاط بالكتمان. كما أن بعضها الآخر لا يستطيع فرد واحد الاستقلال برؤيته كإحدى المواقع، أو كتطور عادة اجتماعية. وفى هذه الحالة لا يذكر الراوى ما يرى، بل يستنبط.

ومع ذلك فلا يتطرق الكذب أو الخطأ إلى بعض الأخبار. ويقل احتمال الكذب إذا كانت الظاهرة التى يذكرها معروفة ومستمرة مدة طويلة من الزمن، أو شغلت مساحة كبيرة بحيث يراها عدد كبير من الناس، وهذه هى حال العادات الاجتماعية.

تحديد الظواهر الخاصة:

ينتهى التحليل الداخلى بنوعيه إلى تقرير بعض النتائج الجزئية التى قد تتفق أو تختلف فيما بينها. فإذا تعارضت روايتان بصدد خبر، وكان تعارضهما حقيقيا فلا يحق للمؤرخ أن يحاول التوفيق بينهما، بل يجب تحكيم أصول النقد. أما إذا اتفقت عدة روايات على أمر واحد، فليس ذلك دليلا على صدقه (أى صدق الأمر المتفق عليه)، مثال ذلك:

إن عدة صحف قد تشترك فى ذكر خبر واحد، ولكنها تنقله فى نفس الوقت، عن مصدر واحد إذ كثيرا ما يتفق مراسلوها على تكليف أحدهم بأن تقوم مقامهم جميعا.

وقد ذكر بعض العلماء مثال على ذلك فقال:

"إذا ذكر أحدهما أن (٢ × ٢ = ٤)، وذكر آخر أن حاصل ضربهما = ٥ فليس لنا أن نقول إن حاصل الضرب هو ٢ /١ ٤ ولذلك يجب التحقق من تعدد الروايات واستقلالها، بعضها عن بعض قبل استنباط شيء ما من اتفاقها".

ثانيا- التركيب التاريخي.

وجدنا أن عملية التحليل تنتهي إلى تقرير عدد كبير من النتائج الجزئية المبعثرة المنعزلة. وكانت كذلك لأنها تتصل بأمور مختلفة تذكرها الوثائق دون ترتيب. فهي تحتوي على ظواهر متباينة كاللغة والأسلوب والعادات الاجتماعية تتحدث عن أشياء مادية كالآثار والأمكنة والمواقع، وتختلف هذه الأمور من جهة إلى أخرى بالعموم والخصوص. فبعض العادات الاجتماعية تختلف عن حياة أحد الأفراد. ولذلك يجب على المؤرخ أن يؤلف بين هذه العناصر الأولية على نحو خاص حتى يكون لنفسه صورة واضحة متسقة عن الظواهر الماضية. وحتى يستطيع وصفها وصفا دقيقا، كما لو كان قد رآها بالفعل. والتاريخ لا يكون علما بمعنى الكلمة إلا إذا سلك سبيل العلوم الأخرى، أي إلا إذا أعتمد على الفروض لكي يسد بها النقص في الوثائق، ولكي يربط الظواهر التاريخية ويفسرها. وتلك هي المشكلة الكبرى في الطريقة التاريخية. فإن المؤرخ لا يستطيع استخدام الوسائل المادية التي يستخدمها الباحث في العلوم الطبيعية كتحليل الظواهر وتركيبها لمعرفة عناصرها وخواصها والعلاقات بينهما، وإنما يعتمد فحسب على التأليف بين عدة صور ذهنية تنقلها إليه الوثائق عن ظواهر نفسية أو اجتماعية أو مادية أنقضى زمنها.

ولكن لا يترتب على هذا أنه لا يدرس أمورا حقيقية. ولكنه يستطيع استعادة الماضي بالمماثلة بينه وبين الحاضر. فلو انقطعت أوجه الشبه بينهما لأصبحت الوثائق رموزا وألغازا لا يمكن فهمها.

ومن هذا يتبين لنا أن التركيب يشمل المراحل التالية:

١- تحديد مشكلة البحث

٢- جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة.

٣- تصنيف الحقائق وتحليلها ومحاولة الربط بينها.

٤- عرض النتائج.

وسنعرض لهذه الخطوات بشيء من التفاصيل.

أولا- تحديد مشكلة البحث:

أشرنا فيما سبق إلى أن الموضوعات التى تهمنا فى الميدان الاجتماعى هى التى تتعلق بالظواهر الاجتماعية والثقافية، والعلاقات التى تحدث بين الفرد والجماعات وما قد يحدث فى المجتمع من مشكلات نتيجة تضارب العلاقات والأوضاع الاجتماعية.

لذا فإن من الضرورى أن تنصب مشكلة ما على موضوع من الموضوعات التى تدخل فى دائرة البحث الاجتماعى. ويشترط فى الظاهرة التى يختارها الباحث أن تكون ممتدة عبر التاريخ، لها صفة الاستمرار والدوام النسبى، بحيث يمكن تعقبها وتتبع مراحل التطور التى مرت بها والآثار المترتبة عليها. ومن أمثلة هذه الظواهر نظام الزواج وما يخضع له من تغير خلال العصور.

ويراعى عند اختيار المشكلة: الأهمية العلمية للمشكلة، وهو أن الباحث يكون عالما بالمنهج التاريخى وطريقة استخدامه وتوافر الوثائق المتعلقة بالمشكلة وجدية الموضوع مع مراعاة الزمن التخصصى للبحث.

ثانيا- جمع الحقائق المتعلقة بالمشكلة:

بعد أن يستقر رأى الباحث على موضوع من الموضوعات، فإنه من الضرورى أن يقوم بحصر المصادر التى تفيد فى الحصول على بيانات عن موضوع بحثه.

وتنقسم المصادر التاريخية إلى موضوعين:

١- المصادر الأولية:

وتشمل الآثار والوثائق. فالآثار التى خلفها قدماء المصريين كالأهرامات والمعابد والأبنية تعتبر سجلا وافيا لكثير من البيانات التى يحتاجها الباحث عند دراسته لإحدى الظواهر الاجتماعية ذات النشأة التاريخية القديمة.

أما الوثائق فتشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات والنشرات الإحصائية التى تقوم بنشرها نفس الهيئة التى قامت بجمع البيانات وتبويبها كالتعدادات وإحصاءات الإنتاج الصناعى والزراعى والتجارى

٢- المصادر الثانوية:

وهى التى تنقل عن المصادر الأولية كما هو الحال عندما نجد بيانات مصلحة الإحصاء مثلا منقولة فى المجلات العلمية أو فى كتب المؤلفين الذين يكونون قد استفادوا من هذه البيانات أو عرضوا لها بطريق أو بأخر.

وتفضل المصادر الأولية غالبا على المصادر الثانوية لأن الأخيرة قد تحتوى على أخطاء نتيجة النقل عن المصادر الأولية، وفى أحيان قليلة تفضل المصادر الثانوية على المصادر الأولية، وذلك حينما تكون البيانات المنشورة فى المصادر الأولية معروضة بصورة بدائية، ثم يقوم بعض الأخصائيين بتبويبها ونشرها فى صورة أكثر إفادة للباحثين. وفى هذه الحالة يجب التأكد من مدى كفاية القائمين بهذا العمل قبل تفضيل المصادر الثانوية على المصادر الأولية.

ثالثا- تصنيف الحقائق وتحليلها ومحاولة الربط بينها:

يستطيع المؤرخ بمقتضى التحليل الداخلى لمصدر أن يحدد المعانى التى ترمى إليها محتويات الوثائق سواء أكانت هذه المعانى ظاهرة أو خفية، وأن يصل إلى مجموعات من الحقائق الجزئية وهذه لحقائق الجزئية لا تصبح لها قيمتها إلا إذا صنفت فى طوائف تحتوى كل منها على أمور متجانسة.

وقد ابتكر العلماء الألمان طريقة تصنيف الحقائق التاريخية على أساس طبيعتها الداخلية إلى حقائق طبيعية ونفسية واجتماعية. وللافادة من الحقائق الاجتماعية التى يتوصل إليها الباحث تصنف هذه الحقائق عادة على أساس المكان أو الزمان أو كليهما حتى يمكن الكشف عن الاتجاهات العامة للظاهرة موضوع الدراسة، ومعرفة العوامل والظروف التى خضعت لها فى تطورها وتغيرها وانتقالها من حال إلى حال.

وقد اهتم (أوجست كونت) بهذه النقطة حينما أشار إلى أنه لتتبع نمو الظاهرة وتطورها، ينبغى تقسيم التطور إلى مراحل أو سلاسل اجتماعية series socials للوقوف على مبلغ ما أصابها من تحول فى كل مرحلة.

ولكى يكتمل التحليل لابد من الربط بين النظم الاجتماعية المعاصرة والنظم التى كانت سائدة فى الماضى، ودراسة العلاقات القائمة بين الظاهرة موضوع الدراسة وما يتصل بها من ظواهر، والوقوف على الآثار المتبادلة التى تنتج من تفاعل هذه العلاقات.

ولتوضيح النقاط التى عرضنا لها نضرب مثالا: بإحدى الدراسات التى أجريت بجمهورية مصر العربية والتى استخدم فيها المنهج لتاريخى. فى دراسة الأزياء الشعبية وتقاليدها. فقد لخص الباحث هدفه من دراسة الأزياء الشعبية بقوله:

"إن الأزياء الشعبية بنوع خاص نراها فى كثير من الأحيان ترتبط أشكالها وطرق تفصيلها لعقائد شعبية وطقوس معينة وكذلك الحال بالنسبة إلى الزخارف التى تطرز عليها إذ يغلب أن تكون لغرض معين أيضا لمنع الحسد أو رغبة فى جلب الخير أو ضمان الإكثار".

وقد اعتمد الباحث فى دراسته على عدد من الأزياء المتبقية من عهد المماليك والموجودة بالمتحف العربى وقصر المنيل ودار المخطوطات، كما اعتمد على عدد لا بأس به من المصادر الأولية والمراجع التى تعطى صورة صادقة عن تطور الأزياء.

وقد برر الباحث إعتماده على بعض المراجع – التى هى بمثابة مصادر ثانوية – بقوله: "ولتعذر الحصول على نماذج لأزياء الحريم مثلا، وأزياء رجال الدين وسائر الأزياء غير العسكرية فى الأزمنة القديمة لا نجد أمامنا إلا المراجع التى تصف الأزياء وأنواعها وأشكالها".

وقد عرض الباحث فى ختام الدراسة إلى وجود علاقة بين أزياء شعبية وبين العادات والتقاليد الشعبية فى كثير من الأحيان. فيقول:

"فليس الغرض من الأزياء كساء الأبدان فحسب، ولكن لها جانبا يرتبط بالخيال الشعبى، وهو جانب روحانى يتصل بالاحساسات الخفية فتاريخ الشعب وأمانيه المستقبلية كانت تسجل فيما مضى فى الحضارات القديمة على ثياب. هذا بالنسبة إلى الأمانى العظيمة والمستويات الروحانية الرفيعة".

رابعا- عرض النتائج:

بعد أن ينتهى الباحث من استخلاص الحقائق لإيجاد العلاقات وتعليل النتائج وتفسيرها، تبدأ خطوة عرض النتائج، وهى الخطوة الأخيرة فى البحث، وتستلزم هذه الخطوة صياغة النتائج بحيث تتماشى مع الخطوات المختلفة التى استخدمت فى الوصول إليها، وعرض النتائج بمنتهى الدقة مع الإشارة إلى مصدر كل العبارات المتفقة فى البحث وترتيب المصادر والمراجع حسب أهميتها العلمية.

منهج دراسة الحالة

المقصود بمنهج دراسة الحالة.

يطلق على منهج دراسة الحالة فى الفرنسية اسم المنهج المونوجرافى La methode monogrique والمنوجرافيا تعنى وصف موضوع مفرد.

ويقصد بها علماء الاجتماع الفرنسيون القيام بدراسة وحدة مثل الأسرة أو القرية أو القبيلة أو المصنع دراسة مفصلة مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى تعميمات تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة.

أما العلماء الأمريكيون فقد وضعوا تعريفات متعددة لمنهج دراسة الحالة.وتتفق أغلب التعريفات على أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذى يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق فى دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التى مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.

وفى ضوء التعريفات المختلفة لمنهج دراسة الحالة، يمكن تحديد العناصر الأساسية للمنهج فيما يلى:

١- ليس من الضرورى أن تكون الحالة جماعة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا، فقد تكون فردا.

٢- طالما أن منهج دراسة الحالة ينصب على دراسة الوحدات الاجتماعية سواء أكانت وحدات كبيرة أو صغيرة، فإن الوحدة الصغيرة الاجتماعية تعد جزءا من حالة فى إحدى الدراسات، بينما تكون حالة قائمة بذاتها فى دراسة أخرى، فإذا كان البحث مثلا ينصب على دراسة مجتمع محلى فإن المجتمع يكون بمثابة الحالة

(case) بينما تصبح الأنظمة الاجتماعية والجماعات المكونة للمجتمع المحلى وكذلك الأفراد بمثابة أجزاء أو عوامل factore أو مواقف Situations داخلة فى تكوين الحالة.

وإذا كان موضوع الدراسة منصبا على المؤسسات الاجتماعية فإن كل مؤسسة اجتماعية تعتبر بمثابة حالة بينما يصبح الأفراد مجرد أجزاء أو مواقف أو عوامل داخلة فى تكوين الحالة، أما إذا كان موضوع الدراسة منصبا على الأفراد فان كل فرد من الأفراد يعتبر حالة قائمة بذاتها.

٣- يقوم المنهج على أساس التعمق فى دراسة الوحدات المختلفة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجى أو الظاهرى للموقف.

٤- يهدف المنهج إما إلى تحديد مختلف العوامل التى تؤثر فى الوحدة المدروسة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة.

أهداف المنهج والظروف التى يستخدم فيها.

استخدمت دراسة الحالة من قديم الزمن فى كثير من الميادين ولمختلف الأغراض. فاستخدمها علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع وعلماء النفس والمشتغلون فى ميدان الخدمة الاجتماعية، كما أستخدمها رجال الصحافة والقانون وكثيرون غيرهم. ويبدو أن كل واحد من هؤلاء كانت له طريقته فى الدراسة وأهدافه التى تغاير أهداف الآخرين.

ويرجع فريق من المشتغلين بمناهج البحث الاجتماعى شيوع استخدام منهج دراسة الحالة خلال الثلاثين سنة الماضية. إلى ظهور نظرية الجشطلت Gestalt التى لفتت النظر إلى ضرورة الاهتمام بالموقف الكلى الذى يتفاعل فيه الكائن الحى باعتباره - أى الكائن الحى - جزءا من الموقف لا ينفصل عنه إلا بقصد التحليل فقط.

وليس من شك فى أنه كان للتجارب والظواهر العديدة التى أبرز فيها رجال الجشطلت أخطاء التفكير الذرى. الذى ينادى بالبحث عن الدقائق المادية للظاهرة وإلى

إغفال المجال الكلى الذى تحدث فيه - أثره فى تعديل نظرة الكثيرين من علماء النفس ومن المشتغلين بالبحث الاجتماعى.

فبدأوا يفكرون على أساس أن الجزئيات لا تعدو أن تكون مجرد جانب أو مظهر من مظاهر الحقيقة الكلية وهذه الجزئيات لا يكون لها معنى إلا من هذه الزاوية أى إلا إذا نظر إليها من حيث علاقتها بالكل الذى يحتويها. ومن هنا شاع استخدام منهج دراسة الحالة فى البحث وأصبح هدفه الرئيسى الاهتمام بالموقف الكلى، والنظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذى يحتويها.

ولذا فإنه يلزم استخدام منهج دراسة الحالة فى الظروف الآتية:

١- حينما يريد الباحث أن يدرس المواقف المختلفة دراسة تفصيلية فى مجالها الاجتماعى ومحيطها الثقافى بما تشمله الثقافة من عادات وتقاليد وقيم وأراء وأفكار واتجاهات سائدة.

٢- حينما يريد الباحث أن يدرس التاريخ التطورى لشئ أو شخص أو موقف معين.

٣- حينما يريد الباحث أن يتوصل إلى معرفة حقيقة الحياة الداخلية لشخص ما (دراسة حاجاته الاجتماعية واهتماماته ودوافعه على أن ينظر إلى الفرد باعتباره عضوا فى الجماعة التى يعيش فيها ويتفاعل معها فى اطار ثقافتها الكلية).

٤- حينما يرغب الباحث فى الحصول على حقائق متعلقة بمجموعة الظروف المحيطة بموقف اجتماعى، أو فى التوصل إلى معرفة العوامل المتشابكة التى يمكن استخدامها فى وصف وتحليل العمليات الاجتماعية التى تقوم بين الأفراد نتيجة لحدوث التفاعل بينهم (كالتعاون والتنافس والقوانين والتكيف).

دراسة الحالة والإحصاء.

ليس هناك تعارض بين استخدام دراسة الحالة والإحصاء فى البحث الاجتماعى فكلاهما لازم للآخر ومكمل له. حيث أن كلاهما يكون ضرورياً فى الكشف

عن الحقائق العلمية وفى تفهم العوامل المختلفة المحيطة بالظاهرة المدروسة. فالطريقة المتبعة فى الإحصاء – كما يدل عليها الاسم العربى – هو طريقة العد. ففى كل أبحاثنا الإحصائية نعبر عن مشاهدتنا تعبيرا عدديا، ونسجل هذه الملاحظات فى صورة رقمية. فهل يمكن والحال كذلك أن نكتفى بالإحصاء فى فهم المواقف الاجتماعية؟

يجيب على ذلك (د. حامد عمار) بقوله: "ففى المفاهيم الإحصائية تركيز وتجميع للمعلومات والخبرات ولا يمكن أن يستغنى عنها فى المجتمع الحديث".

ولكن الذى يمكن أن نتساءل عنه وهو مزلق من مزالق الأرقام هو أن يكون الإحصاء والعد نشاطا بشريا يتسم بصفة العلمية ليكون بديلا عن فهم الإنسان، ولا أريد أن أتعرض لما يمكن أن تخفيه الأرقام أو تظهره فى صور محرفة. فتلك قضية أخرى.

إن مصدر الخشية هو أن يتحول الإنسان إلى رقم، كما يحدث فى المدارس السلطانية العثمانية حيث كان للطلاب أرقام يعرفون بها فتغنى عن أسمائهم، بل وتغنى عن محاولة فهمهم كأفراد. ويناقش مختلف المفاهيم الإحصائية، ويتساءل عن مدى إمكانية الثقة فى فهم الناس أو الأوضاع أو فى عمل البرامج أو فى حل المشكلات ويقول: "إن الإحصاء والعدد المتوسط الحسابى والتصنيفات الإحصائية هى خط بداية تبين بعض العناصر والمتوسطات ومداها ومجالها وتوزيعاتها، إلى غير ذلك من المفاهيم التى يستخدمها العقل الفطن، والحس المرهف للفهم الكامل والتقدير السديد للمواقف أو الناس ولا ينبغى أن تغلق هذه التصنيفات الإحصائية ذهن الباحث أو المترجم للدراسات الاجتماعية دون الحالات الحية الواقعية".

ويقول عن المتوسط الحسابى: فالمتوسط الحسابى إذن بداية وليس غاية فى حد ذاته. فهو بداية تعين على معرفة الصور المبدئية لما يسمى بالحالة العادية القائمة على سبيل التجريد لكن الحالة الواقعية هى الغاية التى يراد فهمها ودراستها ومواجهتها، وقد يتمثل فيها بعض عناصر هذا المتوسط لكن المقصد الأساسى هو الحالة الحية هو الفرد، كل فرد بكيانه الخاص، خاصة وإذا كانت النظرة الديمقراطية هى عقيدتنا، وهى

تقوم أساسا على تقدير الفرد واعتباره كإنسان حى، لا كمتوسط حسابى يصدق عليه ما يصدق على غيره دون اعتبار لمكوناته الخاصة. وعلى هذا فإننا نستطيع القول بأن الإحصاء على الرغم من أهميته فى البحوث العلمية إلا أنه لا يكفى فى شرح العوامل الديناميكية المؤثرة فى الموقف.

أما منهج دراسة الحالة فإنه يعتبر ضروريا لفهم الموقف ككل وللتعمق فى معرفة الظروف المختلفة المحيطة بالظاهرة المدروسة، وتشير النتائج الإحصائية لهذه الدراسة إلى ارتفاع نسبة الانحراف بين أبناء هذه الجماعة وتزداد على وجه الخصوص بين صغار السن.

دراسة الحالة فى البحث الاجتماعى وفى خدمة الفرد.

يختلف منهج دراسة الحالة – كما يستخدم فى البحث الاجتماعى – عن منهج دراسة الحالة الذى يستخدم فى خدمة الفرد فيما يلى:

١- حينما يستعين الباحث الاجتماعى بمنهج دراسة الحالة فإنه يجمع البيانات لتصنيفها وتحليلها والمقارنة بينهما رغبة فى الوصول إلى تعميمات بالنسبة للظواهر المدروسة. أما فى خدمة الفرد case work فإن دراسة الحالة تتجه أساسا إلى فهم شخصية الفرد (العميل) والتعرف على قيمة الحياة التى يحياها والكشف عن الظروف التى ظهرت فيها المشكلة التى يعانيها على أساس أن كل حالة متميزة عن غيرها من الحالات.

وبعبارة أخرى فإن الإحصائى الاجتماعى فى خدمة الفرد يتجه إلى التخصيص أكثر مما يتجه إلى التعميم، إذ أنه يركز إهتمامه على الجوانب البارزة المميزة لشخصية الفرد العميل على حين أن الباحث الاجتماعى يتجه إلى التعميم أكثر مما يتجه إلى التخصيص.

٢- فى البحث الاجتماعى يقدم الباحث نتائجه دون أن يضع فى اعتباره مسألة العلاج المباشر.

أما فى خدمة الفرد فإن الأخصائى الاجتماعى حينما يجمع الحقائق عن الحالة فإنه يستخدمها فى التشخيص والعلاج. ويتفق المتخصصون فى خدمة الفرد على أن الدراسة والتشخيص والعلاج ثلاث عمليات مترابطة ومتكاملة فعملية الدراسة يتبعها تفكير تشخيصى يقوم على أساس تفهم المواقف وتفسير المسببات وربطها بالنتائج وتحليل العلاقات بينها ثم الوصول إلى العلاج الذى هو الهدف النهائى لعمليات خدمة الفرد.

دراسة الحالة منهج أم أداة.

يرى بعض المشتغلين بمناهج البحث أن دراسة الحالة ليست منهجا من مناهج البحث، وإنما هى وسيلة من وسائل جمع البيانات ويعتمد هؤلاء على تصنيف أحد الباحثين حيث تصنف البحوث إلى فئتين عريضتين. الدراسات الاستطلاعية الوصفية من جانب، والدراسات التى نختبر فروض السببية من جانب آخر.

ولما كانت دراسة الحالة لا ترد فى هذا التصنيف فإنهم يعتبرونها وسيلة من وسائل جمع البيانات. ويذهب هؤلاء إلى أن دراسة الحالة – تعتبر وسيلة من وسائل جمع البيانات وليست منهجا، ذلك أنه يمكن أن تستخدم الحالة كوسيلة لجمع البيانات فى دراسة استطلاعية أو وصفية، وليس هناك ما يمنع من ناحية أخرى أن تستخدم فى دراسة تختبر فروض السببية، وذلك مشروط بوضع الإجراءات المناسبة التى نحصل عليها.

ونجد أن تصنيف بعض الباحثين فى هذا المجال ليس تصنيفاً للمناهج وإنما تصنيف لأنواع الدراسات الاجتماعية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك فارقا كبيرا بين أنواع الدراسات (أنماط) البحوث وبين تصنيفات المناهج. فالبحوث تصنف إلى أنماط على أساس الهدف الرئيسى للبحث، أما تصنيفات المناهج فإنها تحدد الطريقة التى يتبعها البحث لحل المشكلة. كما أن تصنيفات أنماط البحوث تعتبر تصنيفات عريضة مرنة، أما تصنيفات المناهج فإنها أكثر تحديدا. ولذا فقد يستعين الباحث فى النمط الواحد

من الدراسة بأكثر من منهج. وقد ضربنا لذلك مثلا بالبحوث الوصفية التى يدخل تحتها من المناهج المسح الاجتماعى، ودراسة الحالة، كما يدخل تحتها أنواع أخرى من البحوث ذكرها أحد الباحثين فى تصنيفه.

أما عن استخدام دراسة الحالة فى البحوث الوصفية وكذلك فى الدراسات التى تختبر فروضا سببية فإن ذلك لا يحول دون اعتبار دراسة الحالة منهجا من مناهج البحث لأن النتائج التى تترتب على الدراسة تتوقف على مدى معرفة الباحث بالوحدة التى يدرسها، وعلى مدى التقدم فى الميدان. ثم إننا لا نحدد مفهوم المنهج بالهدف من البحث، أو بالنتائج التى نصل إليها وإنما يحدد ذلك المفهوم بالطريقة التى تتبع فى البحث. **ولزيادة توضيح وجهة نظرنا نضيف النقاط التالية:**

١- بالرجوع إلى تحديدنا للمفهوم والأداة، فإننا نجد أن مفهوم المنهج يشير إلى الطريق المؤدى إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة طائفة من القواعد تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.

على حين أن مفهوم الأداة يشير إلى الوسيلة التى يجمع بها الباحث البيانات التى تلزمه.

واضح من التعريف السابق لكل من المنهج والأداة أن دراسة الحالة تعتبر منهجا لأنها طريقة فى البحث. ثم كيف يتأتى لنا أن نعتبرها وسيلة من وسائل جمع البيانات من بينها الملاحظة والمقابلة والاستبيان والوثائق والسجلات والملاحظات والخطابات ...إلخ؟

٢- بالرجوع إلى ما قاله أحد الباحثين بشأن المناهج، والإطار المرجعى الذى اعتمد عليه فى تصنيفه للمناهج، فإننا نجده يؤكد أن دراسة الحالة منهج يقوم على عدم الإنجاز والدقة والوصف الكامل لموضوع الدراسة، وهو يركز إهتمامه على خطوات القيام بالملاحظة التمهيدية والاستفادة بالنظريات العلمية فى مجال التطبيق وهما من الخطوات الرئيسية فى البحث

العلمى.

٣- لا يفوتنا أن نذكر فى هذا المجال ما سبق أن قلناه بشأن شيوع استخدام منهج دراسة الحالة كرد فعل للتجارب التى اظهر فيها رجال الجشطلت خطأ التفكير الذى يقوم عليه المنهج التجريبى، ونستطيع أن نقدر بمقتضى هذا القول أن دراسة الحالة منهج كالمنهج التجريبى يقوم على عاملين هما تحليل الظاهرة إلى عناصرها وعزل أجزائها بعضها عن بعض للتحقيق ما اذا كان التركيب يؤدى إلى وجود نفس الظاهرة التى سبق تحليلها أم لا.

أما منهج دراسة الحالة فإنه يقوم من البداية على أساس الاهتمام بالموقف الكلى. والنظر إلى الجزئيات من حيث علاقتها بالكل الذى يحتويها. وقبل أن نختم هذه المناقشة. نود أن نشير إلى ما يقوله بعض العلماء بشأن هذا المنهج:

"دراسة الحالة ليست أداة من أدوات البحث، وإنما هى منهج متميز يقوم أساسا على دراسة الوحدات الاجتماعية بصفتها الكلية".

ويقولون فى موضع آخر:

"إن الذين ينظرون إلى دراسة الحالة باعتبارها أداة من أدوات البحث إنما يفشلون فى أن يميزوا بين دراسة الحالة كمنهج له طريقته فى النظر إلى الحقائق الاجتماعية وبين الأدوات التى صاحبت هذا المنهج منذ نشأته كالملاحظة والوثائق الشخصية ...إلخ".

دراسة الأفراد والمجتمعات باستخدام منهج دراسة الحالة

سبق أن أشرنا إلى أن منهج دراسة الحالة يستخدم فى دراسة الوحدات سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما أو مجتمعا عاما. وسنحاول فى هذا المجال أن نعرض لدراسة الحالة حينما تكون الوحدة فردا أو مجتمعا محليا.

أولا: دراسة الأفراد.

استخدم منهج دراسة الحالة فى دراسة الأفراد منذ أقدم العصور فقد استخدمه قدماء المصريين فى دراسة حالات المرضى، كما استخدمه القضاء فى دراسة حالات المجرمين واستخدمته الجمعيات الخيرية فى دراسة حالات الأشخاص الذين كانوا يتقدمون بطلب مساعدات مالية، واستخدمه المؤرخون فى وصف حياة الناس والأمم. وبالرغم من أن هذه الطريقة كانت تهيئ الفهم المطلوب للوحدة المدروسة إلا أنها لم تكن قائمة على أسس علمية صحيحة.

ويرجع أغلب المشتغلين بمناهج البحث ظهور هذا المنهج واستخدامه بطريقة علمية منظمة إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر حينما استعان (لوبلى) بمنهج دراسة الحالة فى دراسة أحوال الأسر العاملة فى فرنسا. وتعتبر الفترة ما بين ١٩١٥، ١٩٣٠ نقطة تحول كبيرة بالنسبة لهذا المنهج. ففى سنه ١٩١٥ نشر ويليام هيلى W.Healy كتابه (الحدث) بعد أن درس ألفا من الأحداث الجانحين دراسة متعمقة مستعينا منهج دراسة الحالة. وكان هؤلاء الأحداث يترددون عليه فى المعهد السيكوباتى وفى محكمة شيكاغو. وقد انتهى من دراسته إلى أن الإحصاء وحده لا يكفى فى فهم الإنسان والظروف المحيطة به، أو على حد قوله: "إن الإحصاء لا يروى القصة كاملة". ومما يذكر أيضا أنه استعان فى دراسته بعدد من اختبارات الذكاء والاختبارات النفسية والشخصية. ولذا تعتبره إحدى الباحثات رائدا من رواد منهج دراسة الحالة فى الولايات المتحدة.

وفى سنة ١٦١٦ عدل أحد الباحثين الذكاء الذى قد وضع من قبل ونشره فى كتابه (قياس الذكاء) فكان لهذا الكتاب أثره فى تنبيه الأذهان إلى أهمية استخدام نسبة الذكاء فى فهم حقيقة الفرد، بالإضافة إلى أنه أتاح الفرصة لتصنيف الذكاء ووضعها فى فئات فأصبح من اليسير وضع كل فرد فى الطبقة التى ينتمى إليها. ومعرفة ما إذا كان ذكيا أو متوسطا أو غبيا أو ضعيف العقل وقد نشر كتاب (التشخيص الاجتماعى) وناقشت فيه مختلف الأساليب التى يستخدمها رجال الخدمة الاجتماعية فى الوصول إلى حقائق علمية متعلقة بالأفراد. والتى يمكن بمقتضاها فهم شخصية الفرد (العميل) والتعرف على سمة الحياة التى يحياها، وذلك لمساعدته على التكيف مع البيئة التى يحيا فيها.

وقد استخدم بعض الباحثين الوثائق الشخصية كالمذكرات والخطابات فى دراسة الحالات. كما استعانوا بسجلات الحكومة والهيئات الاجتماعية التى يتعامل معها الأفراد، بطريقة وافية متعمقة أدت إلى تفسيرات اجتماعية لها أهميتها، هذا ويمكن تعريف منهج دراسة الحالة - حينما تكون الوحدة فردا بأنه:

(الطريقة المنظمة لجمع بيانات كافية عن شخص معين باعتباره وحده من وحدات المجتمع، وذلك بقصد التعرف على طبيعة المراكز التى يشغلها فى المجتمع والأدوار التى يقوم بها، وكذلك الطريقة التى يتصرف بها فى المواقف الاجتماعية المختلفة).

وقد ينصب مجال الدراسة على جانب واحد فقط من حياة الفرد الاجتماعية فيقتصر الباحث على دراسة العلاقات التى تنشأ بين الفرد وبين زملائه فى محيط العمل أو المدرسة مثلا، وقد يتناول الباحث بالدراسة مختلف لظروف التى أحاطت بالفرد منذ نشأته، والتى أثرت فى تكوينه واتجاهاته، وليس من شك فى أن الإحاطة بجميع الظروف التى تؤثر فى تكوين الفرد تعطى الباحث فهما أعمق للحالة التى يقوم بدراستها.

وهناك مواقف لا يمكن الاكتفاء فيها بدراسة الفرد دراسة كلية شاملة كما هو الحال فى دراسات الأحداث الجانحين، ذلك لأن دراسة السلوك الإجرامى بالنسبة للأحداث المنحرفين تستلزم معرفة جميع الظروف المحيطة بالحدث، حتى يتسنى للباحث أن يتبين ما إذا كان الانحراف عرضا يعكس اضطرابا اجتماعيا، أو ضغطا اقتصاديا، أو صراعا حضاريا أو عرضا لاضطراب نفسى أو مرض عقلى، أو عرضا لنقص عقلى موروث، أو عرضا لعوامل كثيرة تفاعلت معا وتعاونت على خلق ما يسمى بحالة الانحراف أو الجناح.

وفى دراسة الحالات الفردية ينبغى التأكد مما يأتى:

١- كفاية البيانات: وللتأكد من صدق البيانات ينبغى الرجوع إلى الحالة وهذه البيانات كثيرا ما تتناول النواحى النفسية والعضوية والصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية للحالة.

٢- صدق البيانات: وللتأكد من صدق البيانات ينبغى الرجوع إلى مصادر أخرى كالتقارير والبيانات الرسمية الموثوق بصحتها، ومراجعة البيانات التى أدلى بها المبحثون [أى الذين يجرى عليهم البحث] على البيانات الرسمية للتأكد من صدقها.

٣- ضمان سرية التسجيل: ينبغى أن يعمل الباحث على منع تسرب البيانات إلى أشخاص أخرين قد يكون فى استطاعتهم إلحاق الضرر بالمبحوث نتيجة لادلائه بالبيانات اللازمة للبحث.

٤- ضمان صحة التعميمات العلمية: وذلك بأن تكون التعميمات متمشية مع النتائج التى حصل عليها الباحث، وفى حدود الحالات التى دخلت فى نطاق البحث وكذلك الحالات المشابهة لها.

وسائل جمع البيانات عن الحالات الفردية.

وفى دراسة الحالات الفردية يمكن الاستعانة بالأدوات الآتية:

١- الملاحظة.

٢- المقابلة

٣- الوثائق الشخصية: وتتضمن تواريخ الحياة والسير، والسير الخاص، واليوميات والخطابات.

وسنكتفى فى هذا المجال بتوضيح أهمية الوثائق الشخصية فى جمع البيانات عن الحالات الفردية حيث أننا سنعرض فيما بعد للملاحظة والمقابلة.

الوثائق الشخصية:

استفاد الباحثون الاجتماعيون بالوثائق الشخصية فى الحصول على بيانات علمية. وقد أستخدمت الوثائق بكثرة فى مجال الدراسات الأنثروبولوجية فكان لها فضل كبير فى اثراء تلك الدراسات بالحقائق العلمية. وتكشف الوثائق فى مجال الخبرات الداخلية للأشخاص ما تكشف عنه أساليب الملاحظة فى مجال السلوك الظاهرى أى أنها تكشف للباحث عن الحياة كما يعيشها الشخص دون تدخل من جانب الباحث.

ومن النماذج المشهورة للوثائق الشخصية:

(أ) تاريخ الحياة: يتضمن هذا السجل التاريخ التطورى للفرد منذ نشأته وتدون فيه استجابات الفرد المختلفة للمؤثرات التى مرت به منذ بداية حياته والتى كان لها أثر فى تكوين قيمته واتجاهاته، ويضمن أيضا تطور فلسفة الفرد فى الحياة والخبرات التى اكتسبها وأنواع الأزمات النفسية والعقلية التى أثرت فى بناء شخصيته ويعرف بأنه:

(محاولة متعمدة لتحديد التطور الذى مر به شخص من الأشخاص فى محيط ثقافى على أن يكون لهذا التاريخ قيمة نظرية ويستعين الباحث بتاريخ الحياة بالنسبة للأشخاص العاديين والذين تصيبهم أزمات واضطرابات نفسية بخلاف السير الذاتية التى يكتبها فى الغالب أشخاص عظماء أو مشهورين).

ولإعداد تاريخ الحياة يستطيع الشخص أن يكتب تاريخ حياته، أو يمليه على الباحث، وينبغى أن يتضمن تاريخ الحياة عرضا تفصيليا للجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالفرد حتى يمكن تكوين صور متكاملة عن الحالة المدروسة بكافة أبعادها. وتعدد جوانبها.

وقد شمل تاريخ الحالة فى البحث الذى قام به المركز القومى للبحوث الاجتماعية أسرة البغى ومستواها الاجتماعى والاقتصادى ونشأة البغى فيها، وحالتها التعليمية والمدنية ونوع روابطها بالوالدين وأفراد الأسرة ورفاقها، ثم الظروف التى تمت فيها أولى علاقتها الجنسية غير المشروعة، وما ترتب عليها من آثار فى حياة البغى واسرتها وما تلاها من انزلاق تدريجى أدى إلى احترافها البغاء واخيراً اتجاهاتها من ممارسة البغاء فى الحاضر وما تأمله لنفسها فى المستقبل وكذلك تضمن البحث عدد الاتهامات والسوابق فى كل حالة.

ب- السير، والسير الخاص، والمذكرات اليومية: يدافع أحد علماء النفس الأمريكيين عن قيمة السير والسير الشخصية والمذكرات واليوميات فى دراسات الحالة وفى المنهج العلمى الاجتماعى على وجه العموم.

ويرى أنها تكشف عن الخبرات الداخلية للأشخاص، وتعطى سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة معلومات تتعلق ببناء وديناميكية الحياة لصاحبها وطريقة سلوكه.

وليس استخدام السير، والسير الشخصية مفيداً فى مجال الدراسات النفسية فحسب، بل أنه مفيد فى مجال الدراسات الاجتماعية جميعاً. فهى تكشف عن السلوك الاجتماعى للفرد، ومدى تأثره بعوامل البيئة المحيطة به وطرق استجابته للمؤثرات والمواقف المختلفة.

ثانيا: دراسة المجتمعات المحلية.

يعرف المجتمع المحلى بأنه مساحة أو مكان للحياة الاجتماعية يتميز بدرجة من الترابط الاجتماعى.

وأسس المجتمع المحلى هو الدائرة المكانية وعاطفة الجماعة. ويرى أحد الباحثين أن السمة المميزة للمجتمع المحلى هى أن المرء يمكنه أن يحيا حياته كلها فى داخله فالإنسان مثلا لا يستطيع أن يحيا حياته كاملة فى داخل مؤسسه تجارية أو فى داخل كنيسة بينما يستطيع أن يفعل ذلك فى داخل قبيلة أو مدينة. وعلى ذلك فالصفة الأساسية للمجتمع المحلى هى أن كل علاقات الفرد الاجتماعية يمكن ان توجد فى داخله.

ويرى روبرت ردفيلد R.Red Fild أن خصائص المجتمع المحلى الصغير هى التميز، وهو ظاهرة شعور الأشخاص بالانتماء الشديد لهذا المجتمع، والصغر، وهو أن المجتمع ككل يكون وحدة مستقلة للملاحظة المباشرة. كما يصلح أى جزء كالعائلة لمثل هذه الملاحظة، التجانس، وهو تشابه نشاط الأفراد واتجاهاتهم على أساس الجنس وطبقات العمر والاكتفاء الذاتى، وهو أن جميع النشاط الاقتصادى والاجتماعى. تستغرق داخل المجتمع كل حياة الفرد والجماعة دون حاجة إلى الخارج، هذا ويمكن تعريف منهج دراسة الحالة – حينما تكون الوحدة مجتمعا محليا – بأنه الطريقة المنظمة لجمع بيانات كافية عن مجتمع محلى معين بحيث تساعد هذه البيانات على تكوين صورة واضحة عن الحياة فى داخل المجتمع ككل. وقد ينصب مجال الدراسة على نسق أو نظام واحد من أنظمة المجتمع أو يشمل عدة أنظمة، وقد يشمل جميع الأنظمة القائمة فى المجتمع ليتمكن الباحث من الوصول إلى مزيد من الدقة والفهم.

وقد استخدم منهج دراسة الحالة فى دراسة المجتمع المحلى لإحدى المدن بولاية فى الولايات الأمريكية ويلخص بعض الباحثين هدفهم من الدراسة لقولهم: "إنها تعتبر دراسة ديناميكية وظيفة الحياة المعاصرة بأحدى المدن فى ضوء اتجاهات السلوك المتغيرة والملحوظة خلال خمسة وثلاثين عاما".

ما ينبغى مراعاته عند دراسة المجتمعات المحلية.

لا تختلف خطوات دراسة المجتمعات المحلية عن الخطوات التى تتبع فى أى

بحث علمى. إلا أننا نود أن نشير فى هذا المجال إلى عدة أمور ينبغى مراعاتها عند الدراسة أهمها:

١- ينبغى أن يحدد الباحث مشكلة الدراسة تحديدا دقيقا وأن يجعلها على درجة كبيرة من الوضوح. ومن الضرورى أن يحدد الباحث أيضا ما إذا كان يرغب فى إجراء بحثه مستعينا بفروض محددة، أو أنه يرغب فى النزول إلى الميدان ليسجل كل شئ عن المجتمع من غير أن يضع فروضا محددة وقد سبق أن أوضحنا أهمية الفروض وخاصة فى المجالات التى استخدمها الباحثون من قبل. ووجدنا أنها توجه الباحث إلى نوع الحقائق التى يجب أن يبحث عنها بدلا من تشتيت جهوده دون غرض محدد كما أنها تساعد على الكشف عن العلاقات الثابتة التى تقوم بين الظواهر.

٢- من أهم شروط المجتمعات المحلية التحديد الواضح للمجتمع، لذا ينبغى على الباحث أن يحدد ما إذا كان يرغب فى دراسة مجتمع صغير قائم بذاته أو فى دراسة مجتمعات أكبر.

٣- ينبغى على الباحث قبل أن يقرر اختياره النهائى لمجتمع ما أن يكون متأكدا من توفر الإحصاءات والبيانات والمصادر التاريخية التى تعطى صورة واضحة عن المجتمع وخصائصه وتطوره، وأن يتعرف على الصعوبات التى تعترض سير البحث، وأن يفكر فى طرق مواجهة تلك الصعاب حتى إذا أيقن أن فى استطاعته تذليلها أمكنه أن يمضى فى بحثه وهو على ثقة من أمره.

٤- ينصح بعض المشتغلين بمناهج البحث بعدم دراسة المجتمعات المحلية فى حالة التغير لقلة المصادر التاريخية عن تلك المجتمعات ولكثرة الصعوبات التى قد تعترض الباحث فى دراسته.

وفى رأينا أن دراسة المجتمعات فى حالتها الديناميكية أمر له أهميته خاصة وأن المجتمعات فى حالة تغير مستمر ودراستنا لها فى حالتها الأستاتيكية ليست دراسة فرضية.

٥- يجب تحديد الطريقة التى تجمع بواستطها البيانات، فإذا كان الباحث يهدف إلى دراسة المجتمع ككل فيمكنه الاستفادة بالخرائط والرسوم المختلفة.

٦- يفضل أن يكون جامعو البيانات أشخاصا غرباء على المجتمع، **وذلك للأسباب الآتية:**

أ- إذا كان جامع البيانات من خارج المجتمع فإن نظرته تكون أكثر موضوعية وواقعية.

ب- يفضل الناس الشخص الغريب عن مجتمعهم عند إعطاء البيانات، وذلك لأنه يترك المجتمع بعد الانتهاء من مهمته، وليس من صالحه أن يستغل المعلومات لصالح فريق من الناس دون آخر.

جـ- إذا كان هناك نزاع بين الجماعات المكونة للمجتمع المحلى، فإن من الأفضل أن يقوم بجمع البيانات شخص محايد لا دخل له فى النزاع القائم.

٧- ينبغى إعداد المجتمع لعملية البحث قبل البدء فيه حتى يضمن الباحث المساعدة الكافية من جانب المبحوثين.

٨- ينبغى أن يتجه الباحث بعد جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها إلى تعميم النتائج التى توصل إليها على المجتمعات المتشابهة لأن الوصول إلى التعميم هو الهدف من الدراسات العلمية.

حدود منهج دراسة الحالة.

يشكك بعض الباحثين فى أهمية منهج دراسة الحالة ومدى الاعتماد عليه فى البحث لعدة عوامل أهمها:

عدم صدق البيانات التى يجمعها الباحث باستخدام هذا المنهج:- فيرى بعض الباحثين مثلا أن سجلات الحياة لا تعطى النتائج الصادقة للأسباب الآتية:

١- قد يسجل المبحوث الأقوال التى تتفق مع ما يريده الباحث وما يعتقد

المبحوث أن الباحث يريده وفى ذلك تحريف للحقائق عن موضعها

٢- كثيرا ما يبتعد المبحوث عن ذكر الحقائق كما حدثت، فيحاول أن يكتبها من وجهة نظره مبررا تصرفاته ومؤيدا نظريته إلى الأشياء والأشخاص.

٣- قد يحاول المبحوث تضخيم الحوادث وإضافة حوادث جديدة من نسج خياله فيصعب على الباحث تحديد ما حدث منها وما لم يحدث

٤- قد يتجه الباحث إلى الحقائق التى يريدها والتى تؤيد وجهة نظره مغفلا الجوانب التى تناقض آراءه.

٥- أغلب الحالات التى تقدم وثائق عن حياتها ليست إلا حالة شاذة، ولذا فإن تعميم النتائج من هذه الحالات لا يصدق على جميع الحالات القائمة بذاتها.

٦- كثيرا ما يحاول الباحث مساعدة المبحوث. وفى هذه الحالة يصبح للجانب الذاتى تأثير كبير فيما يستخلصه الباحث من نتائج.

٧- نادرا ما تتشابه مواقف الحالة مع غيرها من الحالات وبالنسبة لعدد كبير من المتغيرات.

٨- عدم إمكانية تعميم النتائج التى يصل إليها الباحث عن طريق استخدام منهج دراسة الحالة، وذلك لاختلاف الحالة عن غيرها من الحالات، وقد أشار إلى هذه النقطة عدد كبير من الباحثين.

٩- يتحمل الباحث فى دراسته للحالات كثيرا من الوقت والجهد والمال، وهذا يقلل من أهمية هذا المنهج ومدى الاعتماد عليه فى البحث. فالرجل العادى يعتمد بصفة رئيسية على ذاكرته ولكن الباحث يحاول أن يحتفظ بأوصاف مكتوبة لما شاهده لأنه يهتم بتفاصيل لا تستطيع الذاكرة أن تحتفظ بها.

ولهذا السبب فإن عالم الاجتماع يضطر إلى التفكير فى الأساليب المنهجية المنظمة لأجراء ملاحظاته ولتسجيل ما يحدث كما يقع بالفعل، دون الخلط بين

الموضوعات أو نسيان أفعال هامة. ويعد هذا التخطيط جزءا من الأسلوب الفنى فى الملاحظة الذى قلما يفكر فيه الأفراد العاديون أو يحتاجون إليه.

١- كيفية القيام بالملاحظة:

وينظر للبحث باستخدام الملاحظة كحرفة وكفن فى نفس الوقت، فكل فرد يستطيع أن يلاحظ، ولكن ملاحظته وتسجيل مشهد معين ملاحظة دقيقة وتحليل ما يرتبط به من دلاله سيكولوجية تحليلا واعيا، يحتاج إلى مران وإلى تخطيط واع. ومثل هذه المهارات لا تتطور إلا من خلال الخبرة والممارسة الطويلة، والقرار الأول الذى يجب أن يتخذه الباحث الملاحظ هو تحديد مجال الملاحظة (مكان وزمان الملاحظة) ويجب عليه أن يختار هذا المجال وفقا لأهداف الدراسة التى يكون قد صاغها من قبل.

فلو كان الباحث الملاحظ بصدد دراسة أساليب مخاطبة الآخرين على سبيل المثال – فإن عليه أن يختار مجالا من الممكن أن يحدث فيه مثل هذا النوع من التفاعل بطريقة واضحة ومتكررة، فضلا عن ذلك فإن عليه أن يفكر فى أسلوب مهذب لتسجيل ملاحظاته بطريقة منظمة. ومن المفيد فى الكثير من الأحيان أن يعد الباحث أوراقا يدون فيها ملاحظاته وذلك قبل النزول إلى الميدان ويجب على الباحث الملاحظ أن يكون يقظا ومرنا طالما هو موجود فى الميدان.

٢- مزايا هذه الطريقة وعيوبها:

تعد الملاحظة مفيدة على وجه الخصوص فى تكوين رؤية عن مجموعة من الأنشطة المعتادة فى حياة شخص أو جماعة لأنه قلما يستطيع الشخص العادى رؤية هذه الأنشطة فى دلالتها السيكولوجية، كما لا يستطيع أن يحدد هذه الدلالة للباحث خلال المقابلة.فمظاهر الحياة العادية اليومية والطقوس التى تطورها الأسر من خلال المعيشة الجمعية على سبيل المثال يمكن أن تذوب فى إطار الأحداث اليومية بحيث لا تبدو ذات أهمية بالنسبة للأشخاص الذين يمارسونها لكى يذكروها للباحث. كما أن التفاعلات التى يصعب وصفها أو التى يمتنع الأفراد عن التحدث فيها تخضع فى

الغالب للملاحظة، شريطة أن تكون روئيتها متاحة للمشاهد الخارجى، ومن أمثلة هذه المواقف أساليب التربية الأبوية والأزمات الشخصية والاضطرابات والاضطرابات ...الخ.

يمكن أن تقابل الباحث القائم على الملاحظة بعض العوائق بطبيعة الحال فهو يستهلك وقتا طويلا، ولا يكون دائما مشجعا من حيث نوعية البيانات المطلوبة. كما أن الباحث لا يمكن أن يستعين وقت الملاحظة بما يتلاءم مع ظروفه فقط، بل على العكس عليه أن ينزل إلى الميدان عندما يقتضى منه الموقف ذلك. وربما تكون أكثر المشكلات إثارة للاضطراب فى الملاحظة هى مشكلة تحيز الباحث فى عرض النتائج

فإذا وعى الباحث المصادر التالية للتميز فإنه سوف يكون قادرا على تحديد تأثيراتها، لو بشكل جزئى على الأقل.

١- الانتقاء غير المقصود فى الإدراك، والتسجيل والعرض

٢- اختيار مكان لا يقصدها الفاعلون أنفسهم ولا يخبرونها

٣- التأثير فى السلوك من خلال وجوده.

ومن الواضح بطبيعة الحال، أن الملاحظ العادى يتجاهل ويغفل عوامل التميز هذه.

فنحن غالبا ما نكون على وعى بمظاهر الخلل فى الأوصاف التى يقدمها الأفراد لنا بخصوص حادثة لم تكن قصورا فيها

ونحن نعرف على سبيل المثال – أن بعض أصدقائنا يميلون أثناء الوصف إلى انتقاء ملامح معينة فقط للموقف، أو التركيز على بعض الجوانب بطريقة تشوهه. كما أن الأفراد يسيئون دائما تفسير الأفعال التى يشاهدونها. وكل منا قد يخبر بالمنافسة التى يأتى فيها شخص ما ويخبرنا أن أشياء وأشياء ترتبط بنشاط معين وفى الوقت الذى تعرف فيه أن المتحدث لم يشاهد هذا النشاط إلا مرة أو مرتين.

المسح الاجتماعى والبحوث العلمية

ماهية المسح الاجتماعى.

يعتبر المسح الاجتماعى مع دراسة الحالة من أشد الموضوعات جدلا بين علماء المنهجية فى العلوم الاجتماعية. فبعضهم يرى فيه أحد المناهج الرئيسية المستخدمة فى البحوث الوصفية بينما لا يراه البعض إلا مجرد أداة بحثية وإن استعانت بعدة أدوات أخرى للبحث، هذا ويمكننا أن نتعرف فى عجالة على مختلف التعريفات والآراء التى تصدت لتحديد هوية المسح الاجتماعى وذلك على النحو التالى:

١- المسح الاجتماعى عبارة عن: "دراسة علمية لمختلف ظروف المجتمع وحاجاته، القصد منها تقديم برنامج" (مخطط) للإصلاح الاجتماعى.

٢- المسح الاجتماعى عبارة عن: "دراسة مختلف الظروف الاجتماعية المؤثرة فى مجتمع ما بهدف التوصل إلى البيانات أو المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها فى وضع وتنفيذ مشروعات تستهدف الإصلاح الاجتماعى، وقد يكون المجتمع المبحوث مجتمع جيرة أو قرية أو مدينة أو مقاطعة وربما اتسع نطاق الدراسة ليضم الدولة أو الأمة بأسرها".

٣- المسح الاجتماعى عبارة عن: "منهج لدراسة وتحليل موقف أو مشكلة أو جمهور ما، وذلك من خلال اتباع طريقة علمية منظمة تستهدف الوصول إلى أغراض معينة".

٤- المسح الاجتماعى عبارة عن: "دراسة للجوانب المرضية للأوضاع الاجتماعية القائمة فى منطقة جغرافية محددة، وهذه الأوضاع لها دلالة اجتماعية ويمكن قياسها ومقارنتها بأوضاع أخرى يمكن قبولها كنموذج وذلك بقصد تقديم برامج إنشائية للإصلاح الاجتماعى".

٥- المسح الاجتماعى عبارة عن: "دراسة وصفية تهدف إلى التعرف على مختلف ظروف الحياة وجوانبها فى وسط اجتماعى أو مجتمع محدد".

٦- المسح الاجتماعى عبارة عن: "الدراسات التى تهتم بدراسة المشكلات العديدة والتى يتطلب بحثها جمع المعلومات عنها بطريقة منظمة وسواء تم ذلك من خلال عينة أو من خلال دراسة كاملة لمجتمع البحث".

٧- المسح الاجتماعى عبارة عن: "محاولة منظمة تهدف إلى تسجيل الوضع الآتى سواء بالنسبة لمنظمة، أو لجماعة أو النظام، ثم محاولة تحليل ذلك الوضع وتفسيره، بهدف الحصول على مجموعات مصنفة من المعلومات يمكن تطبيقها أو الاستفادة منها فى المستقبل المنظور أو القريب".

حقيقة المسح الاجتماعى.

يمكننا أن نستخلص من التعريفات السابقة مجموعة الحقائق التالية والتى سوف نرتكز عليها فى تعريفنا للمسح الاجتماعى وذلك على النحو الآتى:

١- المسح الاجتماعى دراسة وصفية علمية.

٢- مجالها، المجتمع بأسره أو قطاع منه سواء أكان ذلك القطاع جغرافيا أو وظيفيا.

٣- موضوع الدراسة، الوقائع الراهنة التى تحددها أهداف الدراسة

٤- هدف الدراسة، ليس مجرد تسجيل الوقائع وإنما تصنيفها حتى يسهل التعامل معها، ليس فقط بهدف التحليل والتفسير وإنما أيضا بهدف الاستثمار فيما بعد.

٥- تستعين الدراسة بمجموعة من الأدوات البحثية التى تمكنها من تحقيق غاياتها.

٦- تصف الدراسة الوقائع التى تتعامل معها من خلال اللحظة الحالية أو الآتية بصرف النظر عما كانت عليه فى الماضى أو ما ستئول إليه فى المستقبل.

وعليه فإن المسح الاجتماعى فى رأينا عبارة عن:

طريقة علمية تستخدم فى الدراسات الوصفية أو تقرير واقع لجماعة أو لنظام محدد فى فترة زمنية محددة بوقت إجراء الدراسة، وتهدف طريقة المسح إلى الحصول على المعلومات اللازمة عن المجتمع المبحوث مستعينة فى ذلك بالعديد من أدوات البحث العلمى، شريطة أن تكون تلك المعلومات مرتبة ومصنفة بدرجة تسمح باستثمارها فى المستقبل القريب. ولو حللنا ذلك التعريف إلى عناصره لاتضح لنا أنها لا تخرج عن النقاط المشار إليها سابقا.

ونجد أننا لم نكن فقط الذين أشرنا إلى أن المسح الاجتماعى طريقة وليس منهجاً بل قد سبقنا فى ذلك أحد الباحثين ويدعى (ليند برج) Land Berg فقد تصدى وبعنف لمن زعموا – فى رأيه – أن المسح منهج علمى له استقلالية وذاتية وخصائصه المميزة فى مواجهة غيره من المناهج، وتستند دعوى (لند برج) فى اعتباره للمسح الاجتماعى منهجا ناقصا أو غير مستقل من منطلق انه لا توجد للمسح أدوات بحثية تقتصر عليه، وإنما يلجأ إلى الاستعانة بالعديد من أدوات البحث التى نشأ معظمها ليس فقط فى ظل مناهج أخرى وإنما فى ظل العديد من العلوم الاجتماعية.

مجالات المسح العلمية.

تتنوع مجالات المسح العلمية وذلك حسب هدف الدراسة الوصفية التى تتم فى إطارها تلك المسوح فإذا كان هدف الدراسة اجتماعيا...كان المسح اجتماعيا، وإن كان المسح فى إطار التربية والتعليم كان المسح تربويا، وإن كان فى إطار الاقتصاد كان المسح اقتصاديا، وإن تم فى اطار الصحة كان مسحا صحيا....إلخ وتلك على النحو الأتى:

١- المسوح الاجتماعية:

وتهتم المسوح الاجتماعية بإبراز مجموعة من المقومات والخصائص المجتمعة

للمجتمع محل الدراسة حتى تكون تلك الخصائص والمقومات تحت نظر المخططين الاجتماعيين، خصوصا فى المجتمعات النامية التى ترتكز على التخطيط بقصد توجيه مختلف طاقاتها وإمكانياتها نحو تحقيق مستوى أفضل من الحياة لمواطنيها.

٢- المسوح التربوية:

للمسوح التربوية مجالات واستخدامات عدة، منها تلك التى تتم بغرض التعرف على القدرة التحصيلية لدى تلاميذ أو طلاب مرحلة تعليمية معينة، مع مقارنة نتائج دراسات مسحية أخرى أجريت سواء فى مناطق أخرى - داخلية أو خارجية - أو أجريت على نفس مجتمع البحث فى فترات سابقة....إلخ.

٣- المسوح الاقتصادية:

وهى تلك التى تتم لأغراض اقتصادية، ولعل من أشهر تلك المسوح. المسح المعروف بـ (مسح السوق) والذى يستهدف اكتشاف ردود فعل جمهور المستهلكين حول منتجات بعينها، أو محاولة التعرف على الآثار الناتجة عن (الإعلان) عن السلع الاستهلاكية بطريقة دعائية معينة.

٤- مسوح الرأى العام والإعلام:

وتستهدف هذه المسوح التعرف على اتجاهات جمهور المبحوثين وآرائهم فى الموضوعات المثيرة للجدل خاصة ما تعلق منها بالسياسات الحكومية المختلفة، كما تستخدم هذه البحوث لمعرفة مدى تأثيرات البرامج التشريعية أو التنفيذية المختلفة، كما تستخدم هذه البحوث لمعرفة مدى تأثيرات برامج إذاعية أو تلفزيونية معينة، أو لمحاولة معرفة موقف المبحوثين تجاه مسرحية أو كتاب أو فيلم سينمائى معين...إلخ وعادة ما تقوم بهذه المسوح أجهزة متخصصة لقياسات الرأى العام ويوجد منها الكثير فى مختلف دول العالم.

٥- المسوح الصحية:

تستهدف هذه المسوح توفير كافة المعلومات اللازمة فى مجالات الصحة العامة،

كمحاولة التعرف على أعداد ونوعيات المصابين بالأمراض المستوطنة مثلا، وكذلك وصف الآثار الناتجة عن استخدام حبوب منع الحمل أو أى عقار آخر على جمهور المبحوثين... إلخ.

٦- المسوح النمطية الأخرى:

هناك العديد من المجالات الأخرى المتعددة التى تستخدم فيها المسوح العلمية، وتتحدد كلها من خلال نطاق الدراسة الوصفية التى تحتوى المسح علاوة على الهدف المرجو منها.

أنماط المسوح العلمية.

يختلف علماء المنهجية فى تصنيف المسوح، ومنهم من يصنفها إلى مسوح عامة وخاصة، ومنهم من يصنفها إلى مسوح وصفية وتفسيرية، ومنهم من يصنفها إلى مسوح شاملة ومسوح بالعينة وسوف نحاول أن نلقى بعض الضوء على كل من تلك الأنماط خلال النقاط الآتية:

١- المسوح العامة والمسوح الخاصة:

يقصد بالمسوح العامة، تلك المسوح التى تغطى أو تشمل الدراسة خلالها مجالات عريضة لمجتمعات متعددة، بمعنى أن تضم الدراسة مختلف جوانب الحياة المجتمعية لقرية أو لحى أو لمدينة أو حتى لعدة مقاطعات (أقاليم محلية) أو للوطن القومى ككل.

أما المسوح الخاصة أو المتخصصة فيقصد بها تلك المسوح التى تعنى بدراسة مجالات خاصة من مجالات الحياة المجتمعية، كدراسة مجال الصحة والإسكان أو التعليم أو البطالة أو الهجرة أو الخرافات أو الأحداث...إلخ.

٢- المسوح الشاملة والمسوح بالعينة:

وكلا النمطين يرتكز على حجم الجمهور المبحوث، ففى المسوح الشاملة تضم الدراسة كل مفردات المجتمع من خلال ما يعرف بالحصر الشامل أما فى المسوح التى

بالعينة فتكتفى الدراسة خلالها بعدد معين محدد من مفردات المجتمع والباحث من خلال الدراسات التى تعتمد على المسوح لا يلجأ إلى أى من النمطين اعتباطا وإنما تدفعه إلى ذلك اعتبارات منهجية معينة لعل من أهمها ما يتوافر تحت يده من إمكانيات بشرية ومادية علاوة على الوقت.

٢- المسوح الوصفية والمسوح المتعمقة:

ويرتكز التفريق بين هذين النمطين على الهدف من المسح بمعنى إن كان مخططا للدراسة أن تركز فقط على وصف سلوك جمهور البحث أو حتى قياسه وفقا لمتغيرات الدراسة، فإن المسوح هنا تكون مسوحا وصفية بمعنى أنها تصرف البيانات المجموعة ولا تتقدم خطوة نحو تحليلها وتفسيرها. أما إذا ما تجاوزت الدراسة من خلال المسح مجرد الوصف أو القياس واستهدفت تصنيف البيانات المتوافرة وتحليلها وتفسيرها فإن المسوح فى هذه الحالة تكون مسوحا متعمقة لا تكتفى بمجرد وصف السلوك وإنما تتجه نحو تفسيره وترتبط طبيعة البيانات المتضمنة فى المسوح الاجتماعية بمدى الهدف الذى تسعى إليه تلك المسوح من جهة ونوعية جمهور البحث من جهة أخرى إلى جانب ارتباط البيانات بطبيعة المسح ذاته من حيث هو مسح عام أو متخصص، إلا أنه فى كل الأحوال يجب أن تتضمن المسوح البيانات الآتية:

١- البيانات الشخصية:

مثل الأسئلة الخاصة بالسن والمهنة ودرجة التعليم والجنس والجنسية وكذلك البيانات الخاصة بالدخل وغيرها من الأسئلة التى تبرز الطابع الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى للمبحوثين، ويرى عدد من علماء المناهج أن الهدف الأساسى لتلك الأسئلة هو مد الباحث بمعلومات يمكنه على ضوئها أن يربط - من خلال التحليل - بين علاقة كل من الجنس والمهنة بغيرهما من المتغيرات مثلا.

٢- البيانات البيئية:

لابد أن تستهدف أسئلة المسوح معرفة بعض الحقائق المتصلة بالظروف البيئية للمبحوثين بمعنى أن تسعى الأسئلة من خلال المسوح إلى تحديد السمات والخصائص البيئية سواء بالنسبة للبيئة الطبيعية التى يحيا فيها من يخضع للبحث. ومن الطبيعى أن تتنوع الأسئلة لتغطى مختلف المجالات الصحفية والعمرانية...إلخ.

٣- البيانات السلوكية:

أسئلة المسوح لابد أن تتضمن أسئلة من ذلك النوع الذى يستهدف معرفة أفعال المبحوثين وتصرفاتهم فى مختلف المواقف وكذلك ردود أفعالهم إزاء بعض المثيرات أو الأفعال المعينة، هذا وقد تتجه أسئلة المسوح مباشرة نحو معرفة سلوك المبحوثين إزاء أمر ما...كسؤالهم مثلا عن كيفية الموازنة بين دخولهم واحتياجاتهم.

٤- البيانات السيكولوجية:

ويرى بعض الباحثين أن المجال العريض لتلك البيانات يتضمن عددا من الأمور العامة التى يمكن إخضاعها للتحليل، ومنها تلك الأسئلة الخاصة بقياس الآراء أو الاتجاهات أو تلك التى تبحث فى الدوافع التى تدفع المبحوثين لاتخاذ قرارات بعينها فى مواقف معينة، أو تلك التى تتصل باكتشاف مدى إدراك جمهور المبحوثين لما يجرى حولهم من أمور، ومنها أخيرا ما اتصل بمعرفة توقعات المبحوثين فى بعض أمورهم أو بالنسبة لبعض القضايا المستقبلة.

الخطوات المنهجية للمسوح العلمية.

يرى عدد من علماء المناهج أن المسوح العلمية تمر بأربع خطوات أساسية هى باختصار على النحو الأتى:

١- الخطوة التخطيطية:

بمعنى وضع تصميم للبحث يتضمن تحديد الغرض منه وتحديد النقاط الرئيسية

والفرعية التى يجب أن يتضمنها، وتحديد مجالات المسح البشرية والمكانية والزمانية، وتحديد الأدوات البحثية المستخدمة فى جمع البيانات المطلوبة، مع تقدير ميزانية المسح، واعداد خطة العمل الميدانية، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة أن يتضمن تخطيط المسح كيفية تهيئة جامعى البيانات لأداء مهامهم علاوة على إعداد المجتمع المبحوث نفسه للتعاون مع الباحثين.

٢- الخطوة الميدانية:

ويتم خلالها نزول الباحثين إلى الميدان لجمع البيانات المطلوبة مع ضرورة أن يتوافر اتصال مباشر بين باحثى الميدان – جامعى البيانات – وبين الهيئة المشرفة على المسح أو مندوبين عنها، وذلك بهدف التعرف الفورى على سير العمل مع حل أية مشكلات قد تطرأ أثناء جمع البيانات من المبحوثين، مع تلافى الأخطاء التى تحدث أثناء جمع البيانات فور حدوثها حتى لا تتضخم بشكل يضر بأهداف المسح.

٣- الخطوة التحليلية:

ويتم خلال هذه الخطوة مراجعة ما تم جمعه من معلومات وبيانات ثم العمل على تصنيفها ضمن مجموعات متجانسة تمهيدا للتعامل معها إحصائيا

٤- الخطوة النهائية:

ونعنى بها عرض النتائج التى انتهت إليها المسوح من خلال التقرير النهائى للمسح، مع بيان مدى تطبيق النتائج المتحصل عليها مع تلك التى كانت مستهدفة وفق خطة المسح، علاوة على إبراز وجهة نظر الباحث بالنسبة لأية انحرافات أبرزتها النتائج المعروضة، مع بيان إمكانية استثمار تلك النتائج وتوصياته فى هذا المجال.

وأخيرا نقول إن العلوم الاجتماعية كانت من أعظم العلوم التى عرفت فى عصور الفلسفة والاجتماع. فقد قدمت لنا أجزاء متعددة ليس فيها حلول نهائية أو أجوبة حاسمة، بل أسئلة ومشكلات متوالية للتأمل فيها. كما أنها حاولت التوفيق بين العالم

والمجتمع والدين. وهذه العلوم كانت من أعلام الثقافة الاجتماعية الواسعة التى نقلت إلينا، بل تمتد قيمتها إلى النوعية الفكرية والإنسانية الاجتماعية. ولذا كانت العلوم الاجتماعية من العلوم الهامة فى الحياة لما تلعبه من أهمية كبيرة وعظيمة، فلقد عرف الناس طبيعتها واعترفوا بقدراتها وبفضلها فى حل كثير من المشاكل ولقد كانت هذه العلوم مقياساً لإحياء أشياء ميتة.